ملف العدد
التسوية السلمية
للأزمات العربية

الأبعاد الداخلية المعرقلة لتسوية الأزمات في المنطقة العربية

د. معتز سلامة
رئيس وحدة الدراسات العربية والإقليمية
ومدير برنامج الخليج العربي بمركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام

تشير النظرة السريعة إلى أوضاع الدول العربية المأزومة منذ ٢٠١١ وحتى الآن إلى أن هناك أسباباً داخلية أساسية تعرقل تسوية أزماتها، وتجعل احتمالات استمرار هذه الأزمات لفترة طويلة دون تسوية هو الاحتمال الأكثر ترجيحاً، ويختلف هذا التفسير تماما مع نظرية المؤامرة السائدة في الفكر العربي منذ عقود، والتي تعزو الأزمات والنكسات العربية إلى العامل الخارجي، وتنظر للدول العربية على أنها مفعول به منزوع الإرادة تتحكم بمصيره قوى طاغية تخطط لأجل الإضرار به، وتستطيع اختراقه والنفاذ إليه في كل وقت والتأثير في قراراته المركزية.

ولا يمكن إنكار دور العامل الخارجي في الأزمات العربية، ولكن التعامل وفق ذلك والارتهان إليه عند تخطيط السياسات، يعني عدم وضع اليد على النقاط السلبية الجوهرية؛ والتي تكمن في الأوضاع الداخلية العربية. وتفيد النظرة الفاحصة في أزمات دول الثورات العربية إلى وجود العديد من العراقيل الداخلية التي تقف أمام عودة الاستقرار الداخلي والتسوية وتماسك الدولة. وسوف تظل هذه العوامل هي المتحكم الأساسي بمستقبل هذه الدول، وبالمديات الزمنية المطلوبة لتحقق الاستقرار الداخلي فيها.

وفي سياق ذلك، يمكن تحديد ثمانية أسباب داخلية أساسية في الدول العربية تحول دون تسوية الأزمات والعودة إلى الحالة السابقة قبل الأزمة سواء كانت أزمة سابقة على ثورات

٢٠١١ أو تالية لها، وهذه الأسباب موجودة في أغلب الدول العربية بأشكال ومستويات مختلفة، تتفاوت من دولة لأخرى، وتؤثر في مستوى شدة الأزمة والأفق الزمني المطلوب لتسويتها، وتتمثل الأسباب الثمانية فيما يلي:

١ - هشاشة صيغة الدولة الوطنية التي تأسست في الخمسينيات: عدم رسوخ مفهوم الوطن

على الرغم من أن عمر الدولة في المنطقة العربية يقترب من السبعين عاماً، وفي بعض الدول يقل أو يزيد على ذلك(باستثناء الدول الوطنية القديمة مثل مصر والعراق)، فإن هذا المدى الزمني لم يغير كثيراً من الواقع السياسي والاجتماعي الداخلي في الدول العربية، حيث بنيت بعض الدول منذ الخمسينيات على القمع والوحدة دون اقتناع حقيقي بالانتماء إلى الدولة، ومن ثم لم تشهد العديد من الدول العربية تكريسا لمفهوم الوطن الذي لم يشهد هو نفسه ولادة طبيعية، على نحو يمكن من انسياب القناعات بمفهوم ودور الدولة تدريجيا في التكوين الاجتماعي والسياسي. لذلك لم يكن مستغربا أن تبرز بعض الدول العربية في سنوات ما قبل ٢٠١١ وما بعدها وكأنها مناطق وقبائل، حيث ترسخت الشللية والمصلحية والزبائنية، وأضفي الطابع العائلي الأسري على أنظمة الحكم في الدول التي يفترض أنها دول جمهورية، فلم يجسد الحكم واقع الدولة الوطنية ولم يجتهد في جعل الدولة دولة مؤسسات، وقد شهدت سنوات الثمانينيات وحتى ٢٠١١ مزيدا من سلطوية الدولة والحكم وانحصار الحاكم على ذاته وطبعات ونسخ من الجمهوريات الملكية التي يسعى فيها رؤساء الدول إلى توريث أبنائهم، فاستعان بعض الحكام بزوجاتهم وأبنائهم وأصهارهم في المشهد العام، وكل ذلك أضاع على المجتمعات العربية فرصا أساسية للبناء الوطني الحقيقي، وهو ما دفع بعض الأقليات والمناطق والتكوينات الاجتماعية إلى خلع عباءة الدولة دون أن تتحمل تكاليف أو خسائر.

هكذا اتضح أن صيغة الدولة لم تنعكس كثيرا على تحسين أوضاع المجتمعات العربية، وبرغم أن أغلب الدساتير العربية نصت على أنه لا تمييز على أساس الدين والجنس والعرق أو الأصل، فإنها ميزت بين مواطنيها على أسس أخرى، وهذه الحالة من التمايزات الاجتماعية المعقدة، تشكل أحدالأسباب الرئيسية في الدورة المعقدة للأزمات، حيث أكدت أن مفهوم الوطن لم يتجسد تماماً وأن هناك مواطناً أول درجة ومواطنين فى

درجات أدنى، وأن الولاءات والانتماءات الأدنى توفر للمجتمعات قدرة أعلى على الحركة والتكسب والانتفاع الجزئي وتوفر الحماية والأمن البديل عن حماية منقوصة تقدمها الدولة لسكانها، ومن ثم لم تعد المكونات الداخلية تعطي كثيرا للمكون الوطني العام لأنها لم تستفد منه. لذلك لم تبرز في مجتمعات مثل ليبيا واليمن، حوافز ودوافع لتسريع وتيرة التسوية السياسية، لأن الأبنية القبلية والطائفية والمناطقية مثلت بديلا ومعوضا عن الدولة في فترة غيابها، والآن لم يعد غريبا أن يسمع أصوات القبائل والمناطق والمدن سواء من خلال بيانات عامة تطالب بمطالب خاصة على حساب الدولة الوطنية، وذلك أمر يكثر في اليمن وليبيا تحديدا. كما أن بعض المناطق لا تستشعر الهوية الجماعية مع المناطق الأخرى، ولديها دوافع لتمييز ذاتها عن المكون الوطني العام الذي تعتبر أنه يخصم من طاقاتها وقدراتها وتمايزاتها التاريخية والحضارية.

وعلى سبيل المثال، البيان الختامي للمجلس الأعلى لقبائل الأشراف والمرابطين بمدينة طبرق الليبية (٢٠١٦/٧/٢٣) ككيان اجتماعي ينضوي تحته أبناء القبائل، وبيانات عديدة صدرت من محافظة حضرموت، وعلى الرغم من أن مثل هذه التكوينات السياسية المدائنية العربية، لم تعلن الانفصال عن الدولة الوطنية، إلا أنها عبرت عن هويات خاصة جرى توظيفها بين الفرقاء والتكوينات السياسية المتصارعة.

٢ - جوهرية الخلافات الداخلية.. خلافات العقيدة السياسية وفلسفة الدولة:

أحد أسباب تعذر تسوية الأزمات العربية هو جوهرية الخلافات الداخلية، وعدم القبول بأنصاف الحلول، ويعود ذلك بالأساس إلى عدم التفرقة بين القضايا ذات الأولوية والقضايا الثانوية، حتى وصل الاختلاف إلى تركيبة وكيان الدولة وعقيدتها السياسية وتقسيم الأقاليم بها، وأحيانا مطالبات خاصة بالأقاليم بحصتها من الثروة القومية، وفي كل الدول العربية هناك تباين داخلي حول الطبيعة الفلسفية والأيديولوجية للدولة والنظام. وفي ظل الطبيعة الخاصة للخلافات الداخلية يسعى كل فريق إلى إزاحة الآخر وليس التفاهم معه، ولقد أكدت أزمات الدول بعد الثورات أن الاختلاف بين القوى السياسية العربية كبير للغاية، وعلى خلاف التباينات السياسية بين القوى والأحزاب في الدول الغربية، والذي يتركز في الأغلب حول قضايا الاقتصاد والضرائب أو العدالة الاجتماعية أو تصريف المال

والأعمال أو العلاقات الدولية، على نحو ما نراه في تقارير ورؤى الأحزاب وفي أوقات الانتخابات البرلمانية وفي مناظرات وأطروحات المرشحين للرئاسة، فإن الاختلافات بين القوى والأحزاب السياسية العربية تمتد إلى العقيدة السياسية الكلية للدولة وللدين وللكون، وتتركز الخلافات في قلب العمل السياسي وليس على هوامشه.

ويصل الاختلاف حد استبطان بعض الفرقاء خيار تعريض الدولة كاملة للتهديد، واستجلاب التدخل الخارجي واستئجار الخارج عليها لأجل الوصول إلى هدفه الخاص، وهو ما تفعله التنظيمات الإسلامية التي يشكل نظام الخلافة النموذج الإسلامي الأمثل بالنسبة لها، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف فإنها لا تقف عند حد الرغبة في إزاحة الخصوم وأصحاب وجهات النظر المختلفة، وإنما إلى القضاء على الدولة القائمة، كهدف أول لتحقيق مشروعية الهدف الثاني والمتمثل فى البناء وفق ما تعتقد أنه النمط الإسلامي الصحيح، حيث أن أغلبها لا يؤمن بالدولة القائمة أصلا، وهذا النمط من القناعات والرؤى العقيدية الدينية غير قابلة للتعايش والتوافق وأنصاف الحلول مع الفرقاء في الوطن، وهي إن توافقت معهم وسلمت بأنصاف الحلول فإنما تفعل ذلك بشكل مؤقت وتتحين الفرصة للانفراد والحكم على النمط الإسلامي.

ولم تدرك الفصائل والجماعات نقطة التباين الأساسية بين ثورات الخمسينيات والستينيات وثورات ٢٠١١، حيث أن الأولى سعت إلى تحرير الأوطان وبناء الدول التي لم تكن قد بنيت بعد على المستوى الوطني، والتي لم يكن لها نموذج أو خبرة مسبقة، وبينما كان يفترض بثورات ٢٠١١ أن تسعى إلى إعادة تصحيح المسار الوطني، فإن بعض الفصائل والجماعات سعت إلى إعادة اختراع العجلة، وطرحت هدف الهدم ثم البناء من جديد، ومن ثم كان طموح بعض الفصائل في الثورات الثانية تكرار تجربة الثورات الأولى والبدء من الصفر في ظل رؤية وطرح فوضوي، ولم تدرك أنها بمساعيها وشعاراتها الثورية الفوضوية للتغيير الكامل، فإنها تأتي على مجهودات عقود سابقة، وبينما كانت المجتمعات في السابق قليلة السكان واقتصاداتها بدائية في ظل وضع اقتصادي عالمي غير معقد، فإن الدول حاليا يمكنها أن تشهد انتكاسات وطنية ومجاعات وهدم كلي للدولة إذا أمعنت فصائلها وقواها وأحزابها وتياراتها في الخصام والتشاحن، الذي يصعب تعويض خسائره على الاقتصاد الوطني.

٣- عدم التوافق على صيغة للانتقال من الدولة التقليدية إلى الدولة الحديثة:

أحد أهم المشكلات التي وقفت حجر عثرة أمام التسوية السلمية للأزمات العربية حتى الآن، هي مشكلة عدم القدرة على الانتقال من حالة الدولة السلطوية التقليدية والعصبوية التي سادت منذ الخمسينيات إلى الدولة العصرية الحديثة التي طالبت بها قوى الثورة، وذلك أمر يعود إلى الأوضاع الداخلية شديدة التقليدية والسلبية التي بدت عليها بعض دول الثورات العربية. وفي السابق مكنت طبيعة أنظمة الحكم بعد ثورات الخمسينيات والستينيات من بناء دول تمثلت رموزها الأساسية في العلم والنشيد الوطني والجيوش، وقد كانت هذه شروط أولية لنشأة الدول والاعتراف بها دوليا، وفي ظل ذلك أصدرت أغلب الدول العربية دساتير أعطت الأولوية للكيان الوطني وسيادة الدولة، بينما فتحت ثورات ٢٠١١ مطالب جديدة صدمت الدول العربية بمتطلبات عالم الحداثة، وطرحت موجة أخرى من المطالب الحقوقية من الجماعات الأدنى والأقليات والطوائف في الداخل، هددت_ بفتح الحديث عنها_ ما تبقى من هياكل السلطة والدولة.

لقد واجهت أغلب دول الثورات العربية مشكلات حادة في إقرار دساتيرها الجديدة واستمرت سنوات في النقاش حولها، وبعضها أصدر إعلانات دستورية لفترة مؤقتة، وبعضها أصدر دستورين في فترة وجيزة، وبعضها عجز عن إصدار دستور جديد حتى العام ٢٠١٧، وواجهت الدساتير الجديدة التي جرى إقرارها في بعض الدول مشكلات في تطبيق النصوص على الواقع، وبعضها أقر نصوصا ولم تطبق، وحتى الآن هناك دعوات لتغيير بعض بنود الدستور المصري، وبعض الدول فكر في اللجوء إلى دستور ما قبل الثورة على العهد الملكي(ليبيا)، وبعضها وضع مشروع دستور توافقت عليه الأحزاب والقوى السياسية في حوار وطني عام ثم جرى الانقلاب عليه (اليمن)، وبعضها استورد دساتير من الخارج (سوريا)، التي أصدرت لها روسيا دستوراً بالنيابة عنها، عرف بـ"الدستور الروسي لسوريا".

وكافة هذه العراقيل والعقبات التي واجهتها الدول العربية المأزومة في صياغة وإصدار دساتيرها الجديدة هي صورة مصغرة للمشكلات الأخرى الأكبر وتعكس مشكلات داخلية كثيرة، وتوضح إلى أي حد هناك عراقيل داخلية أمام تسوية الأزمات في دول الثورات،

فالدساتير هي صورة نموذجية عاكسة لتباينات المطالب الداخلية وتناقضات وصراعات القوى المختلفة بشأن القضايا. وإذا كان كل هذا الخلاف يجري على وثيقة دستور، على الأرجح أن الحوارات بشأنها تتم بين قوى سياسية مدنية تشكل صفوة في المجتمعات، فإنه يوضح إلى أي حد هناك عراقيل تحتية تعيق الوصول إلى التسوية في باقي القضايا والملفات بين الجماعات غير النخبوية بشأن تقاسم الثروة وتركيبة السلطة.

٤ - القوى الاجتماعية والحواضن الشعبية المعززة للقوى الرافضة للتسويات:

تشهد أغلب الدول العربية حالة من التماهي الشعبي مع التيارات المعادية للدولة، ولقد عانت الكثير من الدول العربية من حالة الاختطاف للحواضن الشعبية، التي يخضع كثير منها لمفاهيم وفكر الجماعات الإسلامية التي تتبنى المفاهيم العابرة للأوطان والقومية، وهي حالة نتجت عن اختطاف الدين الذي تم خلال العقود الماضية تحت سمع وبصر المؤسسات الدينية الرسمية والسلطات، وتشكل هذه القوى الآن أهم القوى التي تقف حجر عثرة أمام التسويات، فما أن انهارت النظم السياسية حتى استولت هذه الجماعات على الدول وملأت الفراغ السياسي بالعديد من الجماعات الإسلامية في أغلب الدول العربية، ملأت الفضاء العام، وحصرت نقاشات الجمهور في قضايا غير أساسية، وأقام بعضها إمارات إسلامية على حساب الدولة، وأنشأ شبكات وتنظيمات افتراضية وواقعية تستهدف استدامة حالة اللادولة والفوضى، وراهن البعض على هذه الجماعات في التعويض عن غياب الدولة.

وإذا كان قد تم القضاء على كثير من الجماعات الجهادية الإرهابية العملاقة والقزمية، في العراق واليمن، وعلى نموذج الإمارات الإسلامية الذي تأسس فى بعض الأقاليم في الدول العربية المأزومة، وإذا كان قد جرى الإعلان عن القضاء على تنظيم داعش في العراق، فإن هذا لا يعني انتهاء حلم الدولة والخلافة الإسلامية في أذهان بعض السلفيين والمؤيدين لنموذج حياة السلف على حساب الحياة العصرية، حيث تظل حواضن الدواعش في قلب المجتمعات، والتي تتضمن الحالمين باستعادة نموذج ماضوي يحقق لهم ما يعتقدون بأنه الإسلام الحقيقي، مع جماعات مصلحية ارتاحت إلى هذا النموذج لأنه يمكنها من أن تضرب من خلاله خصومها ومعارضيها، ولذلك تظل أفكار وحواضن داعش

الاجتماعية والسياسية مؤثرة وحاضرة سلبا في المشهد العام في دول الأزمات العربية.

وتتباين القوى الاجتماعية الرافضة والمتضررة من الدولة الوطنية، فمن بينها قوى قبلية ومناطقية وطائفية وجماعات مصلحية. من القوى القبلية والمناطقية تلك التي أتت الدولة الوطنية على استقلاليتها في إدارة شؤونها، وأخذت من ثرواتها الإقليمية وجعلتها ملكا لها، ولم تعط لها حصة تمييزية منها، ولديها الآن الرغبة في إدارة وضع اللادولة القائم الذي يمكنها من إعادة السيطرة على ثرواتها وحرمان باقي الدولة منها، وهي موعودة بحصة أكبر من المال العام ربما أضعاف ما كان في السابق، ويشكل استعادة الدولة الوطنية أكبر النكبات بالنسبة لهذه الجماعات، حيث ينتزع جل عائداتها من الثروة الإقليمية للمصلحة الوطنية العامة، لذلك تظل مثل هذه الأقاليم والمناطق والقبائل في موقف العداء للدولة.

ولا تنحصر قوى الرفض الاجتماعي على التكوينات القبلية والمناطقية، وإنما تمتد إلى مجموعات النخب والطوائف من رجال أعمال وسياسيين وإعلاميين وعلماء دين ونجوم فن ونخب سياسية وثقافية ومهنية وطوائف مصلحية ووسائطية جديدة خلقت "بيزنيس" يتربح من الحالة الراهنة.. وهؤلاء لا يريدون لدولهم أن تبارح حالة الاضطراب الثورى لأنها هي التي أوجدتهم وتسببت في شهرتهم وثرائهم، وقد وجدت هذه الفئات فرصتها إلى سلم الصعود خلال فترة الثورة وانعدام الدولة، وفي ظل الأوضاع المضطربة، لذلك يحاولون خلق تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية معادية لحالة الاستقرار السياسي وعودة الدولة.

٥- عدم نضوج الخيارات وغياب أجندات التسوية ونقص الخبرة السياسية:

بالنظر إلى عدم تحديد الأولويات وعدم رسوخ مفهوم الدولة الوطنية في أغلب الدول العربية، فإن الصراعات والأزمات تحسم على أرضية غير مستقرة؛ فليس هناك في تاريخ أغلب الدول العربية نموذج مسبق لدولة الحريات والديمقراطية أو الدولة المثالية المنشودة حتى يجري القياس عليه، وذلك جعل قائمة المطالب والمبادرات السياسية بلا سقف محدد، على خلاف دول أوروبا الشرقية التي شهدت ثورات وتغييرات مماثلة في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن العشرين، والتي كانت أمامها نماذج ماثلة في

تجاربها الخاصة قبل انضمامها للكتلة الشرقية، أو في فرعها الثاني لدولها الأصلية في أوروبا الغربية والتي سعت للحاق بها. ولقد جعل غياب النموذج التنموي والسياسي الأمثل فرقاء الصراعات في الدول العربية المأزومة يراهنون على التجربة والخطأ.

ففي دول أوروبا الشرقية كانت الخيارات جاهزة ربما في اليوم التالي لسقوط النظام، وكان هناك خبرة أصلية ونموذجية للدولة المستهدفة، بينما في الدول العربية، لم يكن هناك نموذج تنموي أو سياسي أو ثقافي مسبق يمكن القياس عليه، لذلك قامت الثورات العربية تنشد التغيير الكامل، وتصدر لذلك مجموعات وفصائل وحركات اجتماعية وسياسية غير مدربة على شؤون السياسة والحكم، فضلا عن أن الثورات في عدد من الدول العربية لم تقم سوى تقليدا ومجاراة لأثر انتقال العدوى في ظل وضع إقليمي مضطرب، وقامت تستهدف السلطة دون تقدير وتقييم حقيقي لإمكانات وسبل التغيير إلى الأفضل.

صحيح أنه كانت هناك أسباب أدت لتفجر الثورات في كل بلد على حدة، لكن في أغلب الدول لم تكن الأوضاع مهيأة، ولم تكن محصلة القدرات القومية لهذه الدول تتيح المزيد من الفرص تلبية لتطلعات وآمال جديدة، ولم تكن هناك رؤى أوأطروحات سابقة، وعلى خلاف ثورات الخمسينيات التي كانت محددة المطالب، وتركزت بالأساس على قضية الاستقلال والسيادة الوطنية، فإن ثورات ٢٠١١، طرحت أهدافا عديدة، بعضها كان يتعارض مع وضعية وحالة الدولة، ولم تقم الثورات ضد نخب ونظام حكم استعماري أجنبي يتفق الجميع على رفضه، وإنما ضد نخب وطنية ونظام حكم وطني شللي عائلي وقبلي وحوله دوائر من المصالح والفئات الاجتماعية اللانهائية، وهو ما جعل هذه النخب والفئات تطأطئ الرأس تلافيا للموجة الثورية، إلى أن تعاود تنظيم صفوفها ثم طرح نفسها من جديد، ربما بأقوى من السابق.

لذلك لم يكن غريبا أن يعود الكثير من عناصر وشخصيات النخب العربية السابقة على ثورات ٢٠١١ إلى واجهة العمل السياسي خلال فترة قليلة، وأن يجري تعيين البعض منهم كوزراء ومسؤولين، بل وأن يكون الحنين سريعا أحيانا إلى أنظمة الحكم السابقة، وبينما أخذ الحال في بعض الدول العربية ما يقرب من ٧ عقود حتى يتعاطف الشعب والجمهور مع النظام السابق (الملك فاروق في مصر مثلا)، فإن الحال مع بعض الانظمة السابقة على ثورات ٢٠١١ لم يتجاوز ٧ سنوات، الأمر الذى مثل حالة شديدة الغرابة.

٦- الارتباطات المتعددة للقوى الثورية بالخارج.. ثنائية الأمن القومي والحريات:

أحد أهم العوامل الداخلية التي تحول دون تسوية الأزمات في دول الثورات هو تعارض الارتباطات الخارجية للقوى الثورية، فقد قامت الثورات في ظل أسوأ الأوضاع للدول العربية، حين تمكنت من أنظمة سياسية ظلت في الحكم لعقود طويلة، وفي الدول الخمس الرئيسية التي شهدت الثورة (مصر وتونس واليمن وليبيا وسوريا)، كان أقلهم زمنا في الحكم هو الرئيس التونسي زين العابدين بن علي الذي استولى على السلطة عام ١٩٨٧، أما الأنظمة الثلاثة الأخرى فكانوا قد تجاوزوا الثلاثة عقود، وذلك بإعتبار الرئيس السوري بشار الأسد هو امتداد لحكم والده الذي تولى السلطة عام ١٩٧٩.

ولقد أدت هذه الفترة إلى ضعف هيكلي فى أنظمة الحكم التي سيطرت عليها مجموعات أضعفت رمزية السلطة وبنيان الدولة، وحين أخذت المتغيرات الداخلية تختلف من حولها، ظلت متشبسة بذات المواقف والمسلمات وبذات النظرة إلى شعوبها، وهو ما جعلها جميعا غائبة عن حجم التغيير الذي حدث، حيث كانت أغلب القوى السياسية تجمدت رؤاها واستسلمت للتسكين والإخضاع الداخلي في مواقع من المعارضة الديكورية والشكلية، التي بينها وبين النظام امتدادات مصلحية معقدة جعلتها أقرب إلى المعارضة المستأنسة حتى عجزت عن استيعاب طموحات الحركات الشبابية في الداخل، أما المعارضة الحقيقية، فإما أنها قبعت في السجون أو هاجرت إلى الخارج لفترة طويلة، وعاد البعض منهم مع نشوب الثورات ولديه فجوة معرفية بأوضاع بلاده وبالمشكلات والمطالب الشعبية الحقيقية، أما الحركات الشبابية، فإن الكثير منها _ نظرا لفقدان الخبرة أو التجربة _ تعرض لاختراقات قوية من جانب القوى الخارجية، التي وظفت بعضهم لخدمة أجندات التغيير الداخلي، فاندفعوا في مسارات للتغيير العنيف دون أن يعوا حقيقة الدور الذي يلعبوه.

لقد اندفع كثير من قيادات الثورة من الشباب، أو كبار ورموز المعارضة المهاجرين/ العائدين، في موجات عداء شديدة لأنظمة بلادهم دون تفرقة بين حدود الاختلاف. وفي سعيهم لتحقيق أهدافهم بإسقاط الأنظمة السلطوية أجازوا علاقات وروابط هي بالأساس محرمة في عرف الأوطان والدول، وربطوا أنفسهم بأنظمة أيديولوجية عربية أو بدول أجنبية تتبنى مشروعا تخريبيا. وبالنسبة للدول التي شهدت ثورة تصحيح مثل مصر، لم

يتورع تنظيم إسلامي أصيل مثل الإخوان المسلمين عن ربط نفسه بروابط مع قوى أجنبية، وأن يبذل كل المساعي التي تعيده إلى الحكم منتهكا القيم والأصول الوطنية التي طالما جعل منها شعارا خلال حقبة مكوثه في المعارضة.

وعلى الرغم من أن استعانة بعض المعارضين وقوى الثورة بقوى الخارج بدت في البداية في صورة مساعدة في ترشيد التوجهات وتبادل الخبرات، إلا أنها اتخذت تدريجيا أشكال الاستقواء بالخارج، ثم تحول الأمر إلى أشكال فجة من استدعاء التدخل الأجنبي في الشأن الوطني، وتماهت الخطوط الفاصلة بين المعارضة السياسية الطبيعية والمطلوبة وبين أشكال أخرى من الخروج على الصيغة الوطنية، وهو أمر اتخذ أشكالا متعددة بحسب أوضاع كل بلد عربي، ففي أحد الأشكال تمثل في صور للدعم والتحريض الإعلامي والسياسي ضد النظام والدولة على نحو ما شهدته مصر، وفي أحيان أخرى أخذ صورة التدخل العسكري والانخراط في تنظيمات وعصابات عسكرية وشبه عسكرية لها ارتباطات بدول وجيوش أجنبية للصراع مع الدولة الوطنية والنظام السياسي الوطني على حد ما حدث في سوريا. ولقد ترتب على ذلك ارتباط هذه القوى والجماعات بأهداف القوى الأجنبية الأخرى التي كان لها أجندات خاصة أصبح لها الأولوية على أجندة المعارضة.

٧- تباين موازين القوى والأهداف والتوجهات بين قوى الثورة:

فقد تباينت موازين القوى بين الفصائل والقوى الثورية وتمايزت في أساليبها وأهدافها؛ فبينما اتسم بعضها بالتنظيم الحديدي وامتلك أيديولوجيا دينية مبنية على سلطان القمع، على غرار الإخوان في مصر، أو الحوثيين في اليمن، فقد ارتبط بعضها بتنظيمات عسكرية تنتمي إلى الجيوش السابقة مثل أنصار علي عبدالله صالح من حزب المؤتمر الشعبي في اليمن، أو بعض الفصائل السورية التي فرت للعمل مع فصائل المعارضة الخارجية، أو بعض التكوينات المسلحة الليبية، بينما ظل البعض الآخر كقوى مدنية، تراجع دورها تدريجياً بعد انتهاء الزخم الثوري. وهذا التباين في موازين القوى بين القوى الأيديولوجية والعسكرية وشبه العسكرية والقوى والأحزاب المدنية، خلق حالة من التعارض، عملت ضد الاستقرار السياسي وتسوية الأزمات، خصوصا في الدول التي شهدت اختلالا شديدا لأى من قواها الداخلية في صراعها مع باقي القوى، حيث غذت

حالة اختلال القوى الرغبة لدى القوة المسيطرة في فرض سيطرة قسرية، ولكنها لم تتمكن من حسم الصراع، في حين أفقدتها قدراتها العسكرية الرغبة في القبول بنتائج وشروط التسوية.

يضاف إلى ذلك أن المجموعات والفصائل الثورية ليس لديها أهداف وطنية متسقة تلتف حولها، وإنما اجتمعت تحت مظلة أهداف واسعة وعريضة وبعضها غامض، وبينما تمثل هدفها التوحيدي الأساسي في ظل ظروف الثورة المؤقت في إسقاط النظام والحكم، فقد تناست خلافاتها البينية لفترة قصيرة، وتصورت أنها بمجرد تحقيقها لهذا الهدف ستصبح الحياة أمامها مفروشة بالورود. ولكن ما إن سقط النظام (في تونس ومصر واليمن وليبيا)، أو انفرطت الأوضاع حوله (على حد ما حدث في سوريا)، حتى ظهرت هذه القوى على ضعفها وانقسامها؛ فلقد تباينت أهدافها ورؤاها وأطروحاتها السياسية، وبرزت على حالة شديدة من الضعف.

لقد كشفت الأزمات قلة خبرة القوى الثورية وتواضع تجاربها في إدارة الحكم وفكر الدولة، وكان البعض منهم عاجزا عن التوافق مع باقي الفصائل في الأساسيات، فانتهى به الأمر إلى تهديد الكيان الوطني بالانقسام والتفكيك (على حد ما شهدته ليبيا واليمن)، أو اتضح عدم قدرته على المشاركة مع الآخرين في الحكم واتجه إلى الانفراد بالسلطة، وبمجرد أن تصور أنه تمكن من السلطة والقرار، مارس سياسات لا تقل سوءا عن السياسات التي ظل طويلا يرفع لواء النضال ضدها، وحين حكم تبين عدم معرفته بأبجديات الحكم والعمل الدستوري والمؤسسي، فانقض على المؤسسات وهو غير مدرك لطبيعة البيئة السياسية ومعنى الدولة (على حد ما شهدته تجربة الإخوان في مصر). ولقد انتهى ذلك بأن خرجت القوى الثورية التي عملت معه هي ذاتها للثورة عليه، بل انتهى الأمر إلى أن أصبح هذا القادم الجديد إلى عالم السياسية (الإخوان) هم أكثر من يوجه إليه المسؤولية عن إفشال الثورة، ومن فرط أدائه السيئ كان سببا في الحنين الشعبي إلى النظام البائد.

لقد أفصحت الثورات عن نخب وفصائل سياسية بعضها "مراهق" فكريا وسياسيا؛ ومختلفة كثيرا عن صورة القيادات والنخب التي عركها النضال ضد المستعمر الأجنبي

في الخمسينيات والستينيات، ولم تكن هذه النخب والفصائل الجديدة جديرة تنظيميا أو سياسيا أو تعليميا، وبعضها يفتقد الخبرات في إدارة الدولة والاقتصاد، ولا يعرف دور الجيوش في الأمن القومي، ومعنى الدولة والسيادة، ويضاعف من ذلك أنه ليس لديه الرغبة في التعلم، وبينما استعان ثوار الخمسينيات العسكريون الشباب بالمتخصصين واستفادوا بنخب تعلمت في ظل الاحتلال والملكية، فإن القوى الثورية الجديدة لم تسع إلى التعلم وتملكتها مشاعر الاستعلاء.

٨- نتائج سنوات الصراع الداخلي المسلح منذ ٢٠١١:

تعد النتائج التى أسفرت عنها فترة الصراع المسلح عقب نشوب الثورات في ٢٠١١،أحد أهم الأسباب الداخلية التي تقف حاليا ضد إكمال تسوية الأزمات العربية، حيث أنتجت السنوات السبع الماضية نتائج سلبية على المشهد العام، ولم يعد المشهد الوطني على نفس حالته عند قيام الثورات، مما جعل الوصول إلى صيغة الاستقرار والقبول بالتسوية مسألة دونها عقبات كثيرة، لأنها أفرزت مستجدات بالغة الخطورة على المكون الوطني. كما خلفت ظواهر سلبية كثيرة؛ مثل التحصن بالانتماءات والولاءات الأولية (القبلية، الطائفية، المناطقية، الدينية.. إلخ)، وزيادة التناقض الاجتماعي والسياسي مع تزايد التفاوت الطبقي وتردي الأوضاع المعيشية، والخلافات حول الحصص الأقلياتية والتركيبة السياسية للحكم، وتراجع الدور السياسي والاجتماعي للدولة مع تزايد المناطق المحرومة من الخدمات وتزايد معدلات الفقر والتهميش والفشل، وضعف الخطاب الوطني العام، والرهان على قوى التطرف الإسلامي والأيديولوجيات العدمية، وغياب القضية المركزية، والخلاف حول مشروع الدولة الجديدة وتوجهاتها، والخطاب الإعلامي التحريضي، والتفاوت الاجتماعي وبروز طبقات من الأثرياء على حساب الحالة العامة، وتراجع هيبة الدولة وآليات الضبط الاجتماعي والسياسي مع انعدام الثقة في الحكم، وتنامي ظاهرة الخطاب الديني العشوائي المتمرد على خطاب المؤسسة الرسمية وعلى النظام العام، وانتعاش الفكر الديني الذي يقوم على إدمان حالة المظلومية ويسعى لمأسستها اجتماعيا وفكريا، وعسكرة الفضاء العام، وتطييف الجيوش، وتنامى الميليشيات شبه العسكرية.

أما أبرز ما خلفته السنوات التى أعقبت الثورات من سلبيات أدت إلى عرقلة تسوية الأزمات العربية فقد تمثلت فى ترسيخ حالة الصراع، وانتشار الصراعات المسلحة التى ألقت بظلالها على البشر والاقتصاد والشخصية الوطنية، وعلى سبيل المثال، فإن تسوية الأزمة السورية تزيد تعقيدا مع سقوط ما يقرب من ٤٠٠ ألف إنسان، ولجوء الملايين من أبناء الشعب السوري في دول الجوار والعالم، وهو الأمر نفسه مع تفاقم الخسائر المدنية من جراء الحرب اليمنية. فكلما زادت خسائر الأطراف كلما تراكمت لديها الحوافز للثأر والانتقام وتعويض تلك الخسائر بمقابلات سياسية جديدة ورفع شروطها لأجل القبول بالتسوية.